الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-

The Green Economy as an Approach to Sustainable Development - The Case of Algeria

تاريخ الارسال: 10/10/2018 تاريخ القبول: 03/12/2018

الجوزي فتيحة
جامعة امحمد بوقرة بومرداس
eldjouzifatiha@yahoo.fr

بوزيدة حميد
جامعة امحمد بوقرة بومرداس
h.bouzida@univ.boumedes-dz

ملخص تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن هذا الاقتصاد يحقق في ذات الوقت الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية المحدودة، ويحفظ معا البيئة من المخاطر التي تتعرض لها باستمرار ويزيد من معدل النمو الاقتصادي، و يأخذ البيئة في الاعتبار ويعمل على تدنية المخلفات. كما تشير الى الجهود الجزائرية في حماية البيئة و بعث الاقتصاد الأخضر.

الكلمات الدالة: البيئة، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر

Abstract :
The main objective of this study is highlighting the role that the green economy is playing in protecting the environmentand achieving a sustainable development.This type of economy ensure a rational use of limited economic resources,and protects the environment from the risks that constantly exposed, beside that it also increasesthe economic growth rate.Algerian efforts takesboth Green economyand the environment protection into consideration and works to minimize waste.

Key words : Green Economy - Environment, Sustainable Development.

مقدمة:

أدت الكثير من الصناعات الحالية وفي الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى الإضرار بالبيئة، وتزداد هذه المخاطر حدة عندما لا تقوم المؤسسات الصناعية إلا بالقليل بمعالجة المخلفات الصناعية التي تزداد أضرارهاوآثارها المدمرة على الكثير من الموارد الطبيعة وأكثرها المياه السطحية والجوفية والتي تظهر بمرور الوقت في الكثير من المنتجات النباتية التي تتركز بها

الكثير من السموم الناتجة عن تلوث المياه وخصوصا مياه السقي،وقد تكون هذه الصورة البسيطة الملحوظة، غير أن الواقع البحثي قد يكشف الكثير من الأضرار التي قد تظهر بشكل مباشر .

يساهم الاقتصاد التقليدي القائم على الطاقة التقليدية في زيادة تقلبات المناخ من خلال زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في ظاهرة الدفيئة وتدهور البيئة، وينجم عنها الكثير من الأخطار على حياة البشر ومواردهم. كمايتسبب نشاط القطاع الصناعي في نشر الكثير من النفايات الصلبة والسائلة والغازية ذات المخاطر المتعددة على الموارد والطبيعة والإنسان وصحته إلى جانب إحداث التلوث البيئي، ومن هنا برزت الكثير من الأصوات الدولية التي تعنى بالبيئة وتحاول رفع مستوى الوعي الدولي والمجتمعي من أجل تحجيم المخاطر الناجمة عن النشاطات الصناعية خصوصا تلك لها أضرار مباشرة وحتى غير مباشرة على البيئة وفي ذات الوقت دعم وتشجيع وتحفيز ما يسمى بالاقتصاد الأخضرالنظيف الذي يأخذ البيئة في الحسبان ويعمل على تدنية المخلفات ويصبو لتحقيق التنمية المستدامة .

ترتبط التنمية المستدامة التي تدعو إليهابرامج الأمم المتحدة للتنمية و المنظمة الدولية للتنمية الصناعية وحتى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التقيد بالصناعات الرفيقة والصديقة للبيئة، أو تلك الأقل ضررا بالبيئة والتي يمكن التحكم في مخلفاتها والتقيد بالأساليب المطبقة من طرف المؤسسات الصناعية في عملية الإنتاج والتصنيع، وفي هذا يجب أنيكون ما يسمى بالاقتصاد الأخضرصلب مواضيع البحث في المحافل العلمية حتى تكون الأولى بالرعاية والاهتمام والبحث والتطبيق نظرا لدوره الكبير في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الحفاظ على البيئة والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد .

وفي هذا السياق عانت لقد الجزائر من خيبات النظام الاقتصادي القائم على قطاع المحروقات الذي شهد أزمات حادة جعلت من عملية التنمية الاقتصادية تتعثر بها فضلا عن أنها ساهمت في تباطؤ وتراجع النمو الاقتصادي بها وزادت من مشكلة التلوث البيئي، فقد أصبح تحول نظامها الاقتصادي من الإقتصاد البني إلى الإقتصاد الأخضر مطلبا لتحفيز النمو الاقتصاديو بعث العمليات التنموية وحماية البيئة من اجل تحقيق تنمية المستدامة المنشودة.

أولاً: إشكالية الدراسة: تنطلق مشكلة الدراسة من أهمية الموضوع بالنسبة لجميع الدول التي تسعى إلى قيام تنمية مستدامة يمثل فيها الاقتصاد الأخضر الركن الأساسي ، من هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية هذا المقال فيما يلي:

كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟وما هي الجهود المبذولة من الجزائر في سبيل التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

ثانياً: أهمية الدراسة: يستمد هذا المقال أهميته من الآتي:

-أهمية اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر لما له من قدرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

- الدور الواضح الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بوجه خاص، ذلك أن مناطق العالم التي أحرزت أكبر تقدُّم في مجال الحد من الفقر والجوع هي المناطق ذات التوجهات في الأكثر ديناميكية مجال حماية البيئة وبعث الاقتصاد الأخضر.

-زيادة الاهتمام والدراسة والبحث لموضوع الاقتصاد الأخضر،نظرا للدور الهام الذي يلعبه في كافة الاقتصاديات لأنه يقلص النفايات والتلوث وبحد انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

ثالثاً: أهداف الدراسة:يتجلى هدف البحث في سمو الهدف الذي نسعى إلى ترسيخه وتحقيقه في منظومتنا الاقتصادية، ومع كثرة الهدر الذي تعرضت له البيئة والأخطار التي تعرفها باستمرار لذا نسعى من خلال هذا المقال إلى:

- ✓ إبراز علاقة الاقتصاد الأخضربالتنمية المستدامة.
- ✓ توضيح الآليات والتدابير اللازمة لحماية البيئة قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ التعرف على الجهود التي تبنتها الجزائر في سعيها للتحول نحو الإقتصاد الأخضر.

رابعاً: منهج الدراسة: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد في بحثنا هذا على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث نتبنى المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث ، ونتبنى المنهج التحليلي لتفسير هذه المفاهيم وتحليلها واستخلاص نتائجها .

خامسا:عناصر البحث: قسمنا البحث إلى محورين، بحيث ركز المحور الأول على مكانة البيئة في التنمية المستدامة ،أما المحور الثاني فقد تناول بعث الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

المحور الأول: مكانة البيئة في التنمية المستدامة

تحظى البيئة اليوم بالاهتمام الدولي الذي يتزامن مع الوعي ويتجلى ذلك بإنشاء الهيئات الدولية المعنية بالبيئة وكذا الهيئات الإقليمية المساندة والمساعدة لها والمتخصصة في حماية البيئة إضافة إلى نشوء العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تتبنى قضايا البيئة وحمايتها من الأضرار والمشكلات المؤثرة عليها. وتعني البيئة بالمعنى العلمي المتداول ثلاثة جوانب رئيسية:

- ✓ أولها الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يضم أبعاد عديدة كمستوى دخل الفرد الشروط والمواصفات الصحية للسكن، تصريف الفضلات، العادات السلوكية.
- ✓ ثانيها الجانب البيولوجي الذي يشمل الكثافة السكانية في بقعة معينة وتوزيع الأحياء الأخرى داخلها
- ✓ ثالثها الجانب الفيزيائي(الطبيعي) وهو ما يشمل ما نقصده بكلمة المناخ.

إن البيئة ليست مشكلة تلوث صناعي فحسب بل إنها بقضاياها ومشكلاتها لها أبعادها الهامة المتجاوزة لحدود التعامل السطحي معها، وباعتبارها تهم بشكل أكبر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا، حيث أن الوعي بالبيئة ظهر أولا في الدول المتقدمة جراء ظهور الآثار السلبية للتقدم الصناعي التي ظهرت على الأنظمة البيئية كالجو والتربة والماء، لكن ذلك امتد إلى ظهور الصراع بين البيئة والتنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم.

إن هذا المفهوم الواسع للبيئة والتنمية يبين أبعاد الاهتمام بالبيئة وقضاياها، ومن هنا يمكن القول أن البيئة هي أنظمة حيوية تعرف بالمكونات الحية وغير الحية وتشمل في مكوناتها الموارد الطبيعية والحيوية التي تقوم عليها التنمية وبالتالي فالإضرار بالبيئة هو إضرار بالحياة، إضرار آني ومستقبلي وإخلال بعملية التنمية وبالرغم من كون الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها لا زال متأخرا في الدول النامية إلا أن الجزائر- وإن كانت ضمن هذه الدول- تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة ومحاولة حل مشكلاتها البيئية لآثارها السلبية أو الإيجابية على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صحة السكان وظروف معيشتهم.

1. **مفهوم التنمية المستدامة:** من أجل تجاوز المشكلات الإنمائية والبيئية على المستوى الإقليمي والدولي انعقد أول مؤتمر **ستوكهولم (1972)** المعني بالبيئة البشرية في عام 1972. وقد جرى استخدام مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال القرن الماضي وتم

الترويج لها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية المنعقد في مدينة **ريودي جانيرو**بالبرازيل سنة 1992، ومن ثمة برز هذا المفهوم في مسيرة تطور الوعي الدولي بالصلات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة، و تضمن بيانها الختامي ماسمي " إلهام شعوب العالم وتوجيهها للحفاظ على البيئة البشرية وتحسينها"، فقد أرسى الأساس للبرنامج البيئي الجديد الذي اعتمدته منظومة الأمم المتحدة[1].

تعني التنمية المستدامة صيانة الموارد و العمل و البعد عن تبديدها ، إضافة إلى العمل على تنمية هذه الموارد وتطويرها، وإيجاد البدائل السليمة للموارد التي تتعرض لخطر الاضمحلال ، أو النفاذ ، على أن يراعى في هذا حقوق الأجيال المقبلة كما يفهم منها " التنمية المستدامة تتحقق عندما ترث الأجيال المقبلة بيئة ذات مواصفات مشابهة وفي أقل تعديل لما ورثته الأجيال السابقة". [2]

2. أبعاد التنمية المستدامة :للتنمية المستدامة مجموعة أبعاد متعددة بتعدد المخاطر التي تتعرض لها والآثار الناجمة عن هذه المخاطر على الحياة برمتها ومن هذه الأبعاد:

أ-البعد الاقتصادي: يستند البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة وبناءا على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة " جوهانسبورغ " الذي عقد في سبتمبر 2002 تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية على النحو التالي[3]:

- في مجال المياه:ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية، الصناعية، الحضرية والريفية
- في مجال الغذاء: رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير.
- في مجال الصحة: زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.
- في مجال السكنوالخدمات : ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .
- في مجال الطاقة: ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات، و الاستعمال المنزلي.
- في مجال التعليم: ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.
- في مجال الدخل: زيادة في الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي.

---

[1] - الأمم المتحدة، مقتطفات من الفقرة 6 من الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية(استكهوم ،1972) على الموقع:
.http://www.un.org/ar/globalissues/environment/

[2]- ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، . لعدد 46، القاهرة.

[3]قادري محمد الطاهر ، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق** ،ط1 ،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ،2013،ص ص79- 80.

ب-البعدالاجتماعي:يتمحور في ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع و ضرورة الإنصاف بين الأجيال من خلال:

- ✓ العدالة في التوزيع.
- ✓ تامين الاحتياجات الأساسية للسكان.
- ✓ احترام حقوق الإنسان.
- ✓ المشاركة الشعبية و التنويع الثقافي.
- ✓ استدامةالمؤسسات.

ت-**البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية ، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمامات البيئية تختلف بين الدول المتقدمة عن النامية، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل، وعلى سبيل المثال، تعطي أهمية خاصة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، بعكس الانشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، انجراف الأراضي...الخ.

شكل رقم 01العلاقة التي تربط الاقتصاد والمجتمع والبيئة

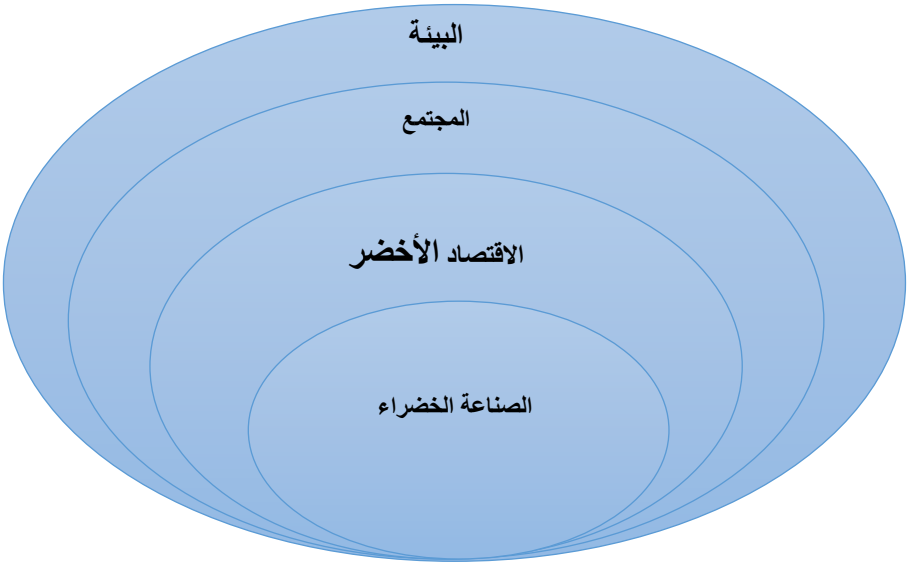

المصدر: من إعدادنا

3- **مؤشر الأداء**

4- **البيئي في الدول**: EPI EnvironnementalPerformance Index

تقوم فكرة «مؤشر الأداء البيئي (EPI) «على تقييم أداء الدول وتصنيف مؤشراتها البيئية ضمن مجموعتين أساسيتين، هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية. ويمنح التقرير الدول تقييماً بالدرجات حول أدائها في تسع قضايا مرجعية، تشمل في فئة الصحة البيئية: الآثار على

صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، وفي فئة النظم البيئية: الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والموائل، المناخ والطاقة.

3-1-أهمية مؤشر الأداء البيئي، بحسب القائمين على إعداده، ليست فقط في وضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالميّاً لتحسين الأداء البيئي ما يوفر فرصة للمقارنة بين الدول ووضع ترتيب تنافسي لها، وإنما أيضاً في تقييم السياسات الوطنية بشكل معمق يسمح لكل دولة بتشخيص مواطن الضعف والقوة في معالجة كل قضية بيئية على حدة.

3-2-ترتيب الدول بيئيّاً : حسب مؤشر الأداء البيئية 2018 احتلت معظم الدول الأوروبية المراكز الأولى، إذ حلت سويسرا في رأس القائمة التي ضمت 180 دولة، تلتها فرنسا والدانمارك ومالطا والسويد.

تعود المرتبة الأولى لسويسرا ، لالتزامها بتحقيق مجتمع محايد كربونيّاً لا يتجاوز القدرة الاستيعابية للطبيعة بحلول العام 2050، ونجاحها في خفض تلوث الهواء والمياه وانبعاثات غازات الدفيئة، وقدرتها المؤسسية العالية على معالجة المشاكل البيئية، و حلت الولايات المتحدة في المرتبة 27، وروسيا في المرتبة 52، والصين في المرتبة 120.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فاحتل معظمها مراتب متوسطة حسب مؤشر الأداء البيئي، علماً أن معظم هذه الدول تعاني من تلوث الهواء وتلوث الموارد المائية وبعض مشاكل الصحة العامة.

3-3-الأداء البيئي للدول العربية: تصدرت قطر الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018، واحتلت المرتبة 32 عالمياً، تلاها المغرب (54 عالمياً)، ثم تونس في المرتبة 58 عالميا إذ حصلت على تقديرات جيدة في جميع المؤشرات البيئية. وتعكس هذه المراتبالجهودالمبذولة في الاعتماد على المصادر المتجددة لمعالجة مشاكل الطاقة، أما الجزائر فاحتلت المرتبة 88عالمياً.

حصل الأردن على تقييم مرتفع في مؤشر المناخ والطاقة، وهذا أمر متوقع باعتباره بلداً غير منتج للوقود الأحفوري ويسعى للتحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة .ولقد احتلت معظم الدول العربية النفطية مراتب متأخرة في مؤشر المناخ والطاقة نتيجة اعتمادها على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. ومما يفاقم المشكلة أن أسعار الطاقة والمياه في هذه الدول منخفضة جداً، ما يشجع على الهدر وبالتالي زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. لكنمعظم هذه الدول العربية النفطية اتخذت مؤخراً تدابير لرفع الدعم تدريجياً عن أسعار الكهرباء والوقود، وتجلى ذلك من خلال قوانين المالية للسنوات الأخيرة.

المحور الثاني: بعث الاقتصاد الأخضر في الجزائر

أولا: مدخل للاقتصاد الأخضر

تتضح أهمية اللجوء إلى الاقتصاد الأخضر لما له من إمكانية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة ، إضافة إلى كونه يعتبر وسيلة للحفاظ على البيئة.

1- الجذور التاريخية للاقتصاد الأخضر

يعتبر الإقتصاد الأخضر حديث نسبيا في الأدبيات البيئية والاقتصادية، إذ برز مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2008، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر جانفي 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يعرف بمؤتمر ريو +20 سنة 2012 وجعلت منه عنوانا رئيسيا، فحظي هذا المصطلح باهتمام البيئيين والسياسيين والاقتصاديين ورجال الإعلام.

ولقد مرّ ظهور الإقتصاد الأخضر بالمراحل التالية:[4]

- لجنة بورتلاند سنة 1982: تم إنشاء الجمعية العامة المعنية بالبيئة والتنمية "لجنة بورتلاند" التي تتولى دراسة العلاقة بين التنمية والبيئة، وبعد 05 سنوات نشرت تقريرها المعروف "مستقبلنا المشترك" الذي عرف التنمية المستدامة مع توضيح العلاقة المتلازمة بين التنمية والبيئة كما أكد استحالة الفصل بينهما،
- قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992: زادت شهرة وانتشار مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر البيئة الذي عقدته الأمم المتحدة، وأصدر فيه "إعلان ريو" والذي أقر بضرورة تعاون الدول على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي منفتح حتى يساهم في تحقيق نمو اقتصادي لكل الدول وتم اعتماد جدول أعمال القرن الـ 21، حيث تمت برمجة الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية بالإضافة إلى وضع آلية لتمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خاصة في الدول النامية.
- مؤتمر كيوتو Kyoto سنة 1997: حدّد الهدف الأساسي لمؤتمر كيوتو بضرورة العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال استحداث آليات ثلاثة من أجل تسهيل عملية تخفيض مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.
- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانزبورغ سنة 2002: انعقد بهدف تقييم التقدم الخاص بالأجندة 21 مع تحديد أهداف جديدة تتواءم مع التغيرات الجديدة للسنوات العشر القادمة.
- سنة 2008: شهد العالم خلال هذه السنة الأزمة المالية، فتعثرت بذلك الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، فلجأت العديد من الدول والحكومات إلى إعادة النظر في المفاهيم والنظريات الاقتصادية التقليدية لاسيما تلك المتعلقة بالثروة والازدهار، الأمر الذي شجع على البحث عن مخاطر يمكن مصادفتها في المستقبل القريب، وقد تم التوصل إلى إيجاد أدلة حول المخاطر الطبيعية وتأثيراتها ومن ثم الاعتراف بمخاطر التغير المناخي وتدهور النظام الإيكولوجي، فتم في هذا الصدد إطلاق مبادرة شاملة حول الإقتصاد الأخضر من قبل برنامج البيئة سنة 2008، والتي تهدف إلى وضع السياسات العامة ومسارات العمل لتحقيق نمو إقتصادي أكثر استدامة.
- مؤتمر كوبنهاغن للتغيرات المناخية سنة 2009: أنعقد هذا المؤتمر بغية توجيه السياسات على مستوى عال مع التأكيد على ضرورة إيجاد الحلول لعدد من القضايا الرئيسية لاسيما الالتزامات التي تعهدت بها الدول الصناعية كما قررت الجمعية العامة بمقتضى القرار 263/64 تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012، الذي سيركز على القضاء على البطالة كعنصر محوري للاقتصاد الأخضر.
- المنتدى البيئي الوزاري العالمي باندونيسيا سنة 2010:أتاح لوزراء البيئة الفرصة لمناقشة قضايا البيئة ضمن النظام متعدد الأطراف، فكان الإقتصاد الأخضر أحد أهم المواضيع

[4]- انظر: هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014، ص ص 4-5

المطروحة، وتم التوصل إلى أنه الطريق الصحيح نحو اقتصاد عالمي أكثر قوة ونظافة وإنصاف كما يعد شرطا أساسيا لإرساء أسس اقتصادية أكثر استقرارا.

- مؤتمر دوربان سنة 2011: لم يكن في نفس إطار المؤتمرات السابقة، وقد تم فيه الإتفاق على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى جانب إنشاء صندوق أخضر لمساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة التغير المناخي.
- قمة ريو +20 سنة 2012: كان هدفها تأمين الالتزام السياسي المتجدد تجاه التنمية المستدامة إلى جانب تقييم التقدم المحقق في تحقيق الأهداف المتفق عليها والتصدي للتحديات الجديدة، كما تم التركيز وبشكل أساسي على موضع الإقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

2- ما هو الاقتصاد الأخضر ؟

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في الرفاه العام للبشر ، وإنصاف إجمالي وذلك في خفض للندرة البيئية.[5] من دوافع التحول نحو الاقتصاد الأخضر عثرات النظام الاقتصادي السائد والأزمات المختلفة التي تعرض لها، ويشكل الاقتصاد الأخضر استجابة لتحديات القرن الواحد والعشرين التالية:

- النمو الديموغرافي أو مشكلة الانفجار السكاني
- استنزاف الموارد الطبيعية.
- الاحتباس الحراري بمعنى ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو.

شكل رقم 02 أهداف الاقتصاد الأخضر

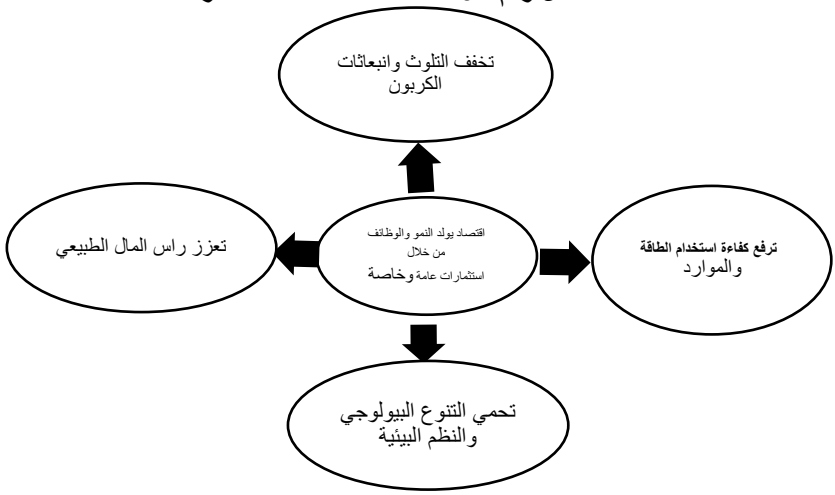

المصدر: محمد الحمدي، **التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**، ندوة حول الدروس المستفادة من المبادرة الإقليمية الهادفة لدعم قدرات قطاعات الإنتاج الخضراء في المنطقة العربية، الاسكوا ESCWA،مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر 2014

[5]- احمد النكاز ، **الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية** ، المعهد العربي للتخطيط ص2.

3- **فروع الاقتصاد الأخضر:**تتنوع المجالات المختلفة للاقتصاد الأخضر، المهم هو مراعاة الجوانب البيئية في أي نشاط اقتصادي أو صناعي باستخدام الموارد الرفيقة بالبيئة . ومن فروع الاقتصاد الأخضر نذكر:[6]

- ✓ الصناعة الخضراء
- ✓ قطاع البناء(الإنشاءات)
- ✓ السياحة الخضراء
- ✓ النقل الأخضر
- ✓ الزراعة الخضراء

4- الاقتصاد الأخضر ضمن في صلب أجندة ما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة 2030:

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- العمل على حماية الصحة من تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج.
- اتجاه الاقتصاد الأخضر نحو الصناعات غير الملوثة والتي تخفض من استخدامات المياه والطاقة.
- التحفيز على الصناعة المستدامة النظيفة ذات الكفاءة العالية في استخدامات الطاقة والمياه.
- استبدال الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة ويستخدم التقنيات المنخفضة الكربون.
- توفير معيشة حضرية أكثر استدامة، وتنقلا منخفض الكربون عن طريق تشجيع النقل الجماعي.
- التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية.
- توليد فرص العمل.
- تشجيع الاستثمار في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة والتي تحد من الانبعاثات والمخلفات.
- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والتي تدعم الصناعة المستدامة.

ثانيا:جهود الجزائر في بعث الاقتصاد الأخضر

1- الاقتصاد الأخضر في الجزائر

منذ أكثر من عقدين ، أدرجت الجزائر الاهتمامات البيئية ضمن السياسة الصناعية، والتي تسعى من خلالها أي دولة إلى تقليص التأثيرات الصناعية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، ليس في جانبها البيئي فحسب بل تتعداه إلى الجنب الاجتماعي، مع الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية، وتوفير بدائل إنتاجية تضمن ذلك.

كما تعمل الجزائر منذ الثلاث سنوات الأخيرة على مواجهة إشكالية التنوع الاقتصادي ،وإشكالية ذات طابع بيئي تتمثل في الحفاظ على البيئة و التسيير العقلاني للمياه والطاقة في الوسط الصناعي والفلاحي، وعموما العمل على جعل الاقتصاد الأخضر ركيزة للتنمية والتطور التكنولوجي، وانعكس هذا من خلال برامج التنمية السابقة اعتبارا من 1999، وكذا البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019) الساري المفعول الذي يشجع الاستثمار في القطاعات

[6]- للمزيد انظر حسام محمد أبو عليان ، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، إستراتيجية مقترحة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة 2017 ص ص 87- 112

الرئيسية للاقتصاد الأخضر الصناعة، السياحة، الزراعة والمياه، اعادة تدوير النفايات.) ، ويرمي إلى توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار.

وفي هذا السياق تقوم الجزائر بجهود حثيثة لتلبية الاحتياجات البيئية عند إقامة المشاريع الصناعية وتؤدي الكثير من الهيئات المرافقة الدعم المالي والفني، والمرافقة ، خصوصا للمشاريع الصغيرة المتوسطة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصندوق دعم البطالة وبعض الهيئات الأخرى المعنية بتوطين الاستثمار ومرافقته .

كما تعمد الجزائر عند إقامة المشاريع المختلفة على مراعاة الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة وطنيا، وهذا جانب يراعي الهدر المتزايد في استنزاف العملات الأجنبية خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط المصدر الرئيس للمداخيل في الجزائر، كما تعمل على تحجيم الأضرار البيئية عند حدها الأدنى للمشاريع القائمة ، وفي هذا الصدد أنشأتوزارة مكلفة بهذا الشأن تعمل بالتنسيق مع الهيئات الوزارية الأخرى لذات الهدف.

و ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه :

- محور للتنمية إذ يمكن أن يساهم في تقليص الاعتماد على المحروقات ويعمل على تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل.
- زيادة الاستثمار من خلال فروعه(الصناعة ،الطاقات المجددة، الفلاحة والصيد البحري المستدامان،.. الخ.)

2- الأداء البيئي والسياسات الموضوعة لصالح الاقتصاد الأخضر.

احتلت الجزائر الرتبة الخامسة عربيا في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016، واحتلت المرتبة 83 عالميا بعدما كانت في الرتبة 92 عالميا سنة 2014، قم تراجعت سنة 2018 إلى المرتبة 88عالمياً.

تواجه الجزائر من التحديات البيئية تتمثل في:

- عقلنة الموارد المائية والطاقة.
- مواجهة نفاذ الموارد من المحروقات.
- تقليص الانبعاثات الناتجة عن احتراق الطاقات الأحفورية.
- تقليص التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية
- مكافحة التصحر وتراجع الغابات

لقد سجلت الجزائر تقدما وتحسنا في أدائها البيئي يتطلب تعزيزه، وفي هذا ، لقد أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية(2010-2014) أهمية كبيرة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامةوبعث الاقتصاد الأخضر، تجلت في:

- تخصيص 27 مليار دولار لقطاه المياه والتطهير(سدود،أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا ،محطات التطهير والتحلية)
- تهيئة الإقليم والبيئة بإحداث أربع(04) مدن جديدة.
- تحديث البنيات التحتية(شق الطرقات،..).
- زيادة الشبكة العمومية للتزود بالمياه الصالحة للشرب، والتطهير.
- تطور الولوج إلى الماء والتطهير: إنشاء محطات التطهير والتحلية (تسعة (9) مصانع للتحلية تبلغ قدرتهاالإنتاجية 1.4 مليون متر مكعب،و ثمة مصنعان قيد الانجاز.

الجدول رقم 01 تطور الولوج إلى الماء والتطهير

البيان	1999	2011	2015
تعبئة السدود	3.3مليار متر مكعب	7.4مليار متر مكعب	9مليار متر مكعب
معدل الربط بالشبكة العمومية للماء الصالح للشرب(المناطق الحضرية)	%78	%86سنة 2010	
معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير(المناطق الحضرية)	%72	%86سنة 2010 %87سنة 2012	%95سنة 2014% (المناطق الحضرية) %100سنة 2030 (المناطق الحضرية)

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، على الموقع: https://www.uneca.org/sites/default/.../egm_ge-algeria_ar.pdf

3- **برنامج النهوض بالطاقات المتجددة (2011-2030)** بتكلفة إجمالية مقدرة بـ 80-100 مليار دولار،ذلكأن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يرتكز على إنشاء صناعة قائمة على الطاقات المتجددة.

- ينتظر حسب برنامج تطوير الطاقة المتجددةأن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22000 ميغا واط، أي ما يعادل 40 % من إنتاج الكهرباء الإجمالي.

4- **آليات تمويل السياسات البيئية**: يتم تمويل السياسات البيئية عبر مجموعة من الآليات متمثلة في الصناديق الوطنية، والتدابير الضريبية، وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية.

الجدول رقم02أهم الصناديق الوطنية والضرائب البيئية

أهم الصناديق الوطنية	نموذج من الضرائب والرسوم البيئية
- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث - الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة - صندوق الاستثمار الفلاحي. - صندوق الطاقات المتجددة. - صندوق مكافحة التصحر. - صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية.	- الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة - الرسم على المحروقات - الرسم على المنتجات البترولية - الرسم على الأكياس البلاستيكية - الرسم التكميلي على المياه الصناعية العادمة - الرسم التكميلي على تلويث الجو الناجم عن الصناعة - رسم التطهير(جمع النفايات المنزلية)

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه.**

5- **إحداث معاهد ومدارس بيئية:** هناك العديد من الهيئات البحثية المعنية بموضوع البيئة غير أن هذه الهيئات تنقصها الإمكانيات المالية والمادية الكفيلة بتحقيق الغايات المرجوة منها نقص رأس المال المخصص لأعمال البحث والتطوير 1% من الناتج المحلي الإجمالي وعياب القطاع الخاص عن البحث تمويل البحث والتطوير ، وتدني الابتكار. من بينها نذكر :

- ✓ المعهد الوطني للتكوينات البيئية(2010) .
- ✓ المدرسة العليا لتدبير الموارد المائية(2010).
- ✓ مركز تنمية الطاقات المتجددة(2013).
- ✓ مركز البحث العلمي والتقني بالمناطق الجافة(2013)
- ✓ المركز الوطني للتكنولوجيا الحيوية (2013)

6- متطلبات النهوض بالاقتصاد الأخضر:

يتطلب النهوض بالاقتصاد الأخضر العمل على:

- الرفع من إنتاجية القطاع الصناعي خارج المحروقات، عن طريق اعتماد سياسة صناعية جديدة تحسن تنافسية المؤسسات وتدفع بالابتكار.
- تحسين مناخ الأعمال.
- النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوربطها مع أهداف الاقتصاد الأخضر.
- ربط التعليم ونظام التكوين ودمجه مع مقتضيات الاقتصاد الأخضر.
- تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير الضعيف حاليا (6 %).

الخاتمة:

يعملالانتقال نحو الإقتصاد الأخضر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الدور الذي يلعبه في القضاء على الفقر وتقليص الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، كما يساهم في القضاء على المشاكل البيئية ، كما أنه يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، هذا ما دفع الجزائر لبعث تجربة التحول نحو الإقتصاد الأخضر باعتباره مطلبا استراتيجيالتحفيز النمو الاقتصادي، فرسمت إستراتيجية لذلك.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- يساعد الإقتصاد الأخضر على تهيئة المناخ لتحقيق التنمية المستدامة، كما أنه حافز لتحقيق معدلات نمو إقتصادي غير مسبوقة ومستدامة.
- أدى التلوث البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري إلى لجوء توجه الدول نحو الاقتصاد الأخضرالذي يعمل على إنقاذ الآثار البيئية لعملياتها ومنتجاتها وخدماتها،من خلال الصناعات الخضراء كابتكار سيارة على الطاقة الشمسية ، وصناعة السخانات الشمسية وإعادة تدوير المخلفات الصلبة والسائلة .
- إن تحقيق تنمية مستدامة يحتاج إلى توفر خدمات الطاقة بالشكل الكافي، و نظرا لهيكل الطاقة السائد في العالم، المعتمد على الطاقات الأحفورية المهددة بالنضوب خلال عقود قليلة قادمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد، دفع للتوجه في استغلال طاقات بديلة متجددة وغير ناضبة.

- تعمل الجزائر ضمن برامج تنميتها ونموها على النهوض بالطاقات المتجددة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر عن طريق المزاوجة ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية ،وذلك في اطار العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

التوصيات:

بناء على دراستنا نوصي بما يلي:

- زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير وتبني أفكار مشاريع التخرج في الجامعات وتطبيقها في المؤسسات الصناعية.
- بغية تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر في الجزائر ، نقترح التوسع في إرساء سياسة الإعانات والحوافز الضريبية الخضراء التي تستخدم في عمليات دعم الاستثمار الأخضر، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية بيئيا .
- زيادة الاهتمام بالاستثمار في مجال إدارة المخلفات والنفايات بكافة أشكالها من خلال إعادة التدوير والاستخدام وتفعيل السياحة البيئية.
- نشر الوعي بأهمية حفظ الموارد وإعادة تدويرها من خلال تدريس الاقتصاد الدائري في المدارس والجامعات.
- التعاون البحثي بين الجامعات والمصانع وواضعي السياسات بطريقة شبكية فعالة.
- تشجيع الابتكار عن طريق إعادة النظر في الأنظمة والبرامج التعليمية بغرض التماشي مع مستجدات الاقتصاد الأخضر.
- التنسيق بين مراكز البحث العلمي والجامعات والمؤسسات العاملة في مجال، الاقتصاد الأخضر.
- الاستفادة من شساعة وتنوع مناخ العديد من الأقاليم (الجزائر، المغرب، السعودية، ليبيا،.....الخ). تكثيف وتدعيم البحوث والدراسات المتخصصة في دراسة كل آثار استخدام الطاقات المتجددة، لضمان الاستغلال الفاعل والآمن لهذه الطاقات.

المراجع:

1- احمد الكواز، **الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية**، جسر التنمية 2014، العدد 118

2- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه** على الموقع:
https://www.uneca.org/sites/default/.../egm_ge-algeria_ar.pdf

3- الأمم المتحدة، مقتطفات من الفقرة 6 من الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية(استكهوم ،1972) على الموقع:
.http://www.un.org/ar/globalissues/environment/

4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، **بناء اقتصادات خضراء شاملة، قصص تجارب ناجحة من التعاون فيما بين دول الجنوب**، على الموقع:

http://www.zayedprize.org.ae/uploads/files/Success_Stories_S.SC.pd

5- تقرير حول **حالة ومستقبل البيئة 2005**، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر

6- الرفاعي أمير، **دور الصناعات الخضراء في تخفيف التكيف مع تغير المناخ**، ورقة مقدمة في ندوة الصناعات الخضراء ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 28-2011/11/30، بيروت.

7- قادري محمد الطاهر ، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، ط1 ،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ،2013.

8- محمد الحمدي، التحول **نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**،ندوة حول الدروس المستفادة من المبادرة الإقليمية الهادفة لدعم قدرات قطاعات الإنتاج الخضراء في المنطقة العربية، الاسكواESCWA،مسقط، سلطنة عمان،ديسمبر 2014 .

9- محمد عبد الوهاب العزاوي، إسراء وعد الله السبعاوي، **دور استراتيجيات التصنيع الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة**، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، 44 ،2013، كلية الحدباء الجامعة، العراق.

10- ناصر محمد الحمدي، **التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**،ندوة حول الدروس المستفادة من المبادرة الإقليمية الهادفة لدعم قدرات قطاعات الإنتاج الخضراء في المنطقة العربية، الاسكواESCWA،مسقط، سلطنة عمان،ديسمبر 2014 .

11- ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، . لعدد 46، القاهرة.

12- هاجرسلاطني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة ـدراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

13- حسام محمد أبو عليان ، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، إستراتيجية مقترحة** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة 2017

14- ONUD, L'initiative **de L' ONUD en faveur d'une industrie verte pour un développement industrielle durable** ,**site** :http://www.greenindustryplatform.org/wp-content/uploads/2013/05/green+industry_FR_high-res_final.pdf